جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)

كيف تسكت المملكة أصوات ناشطي حقوق الإنسان فيها

منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2014

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2014

رقم الوثيقة: MDE 23/025/2014
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

مقدمة 5

خلفية..... 7

ما هي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)؟ 12

لماذا تم استهداف جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)؟ 14

إسكات صوت جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) 14

الانتهاكات..... 17

الانتهاكات..... 18

أوامر منع السفر وغير ذلك من اشكال المضايقة 18

الحجز بمعزل عن العالم الخارجي والتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة..... 19

محاكمات جائرة..... 20

المضايقات وسوء المعاملة في السجن..... 23

ثانيا: خصائص فرادى القضايا/ سمات أعضاء الجمعية 27

الصف الأمامي، من اليسار إلى اليمين: د. عبد الله الحامد ووليد أبو الخير ود. محمد القحطاني والشيخ سليمان الرشودي ود. عبد الكريم الخضر، بعد انتهاء إحدى جلسات محاكمة القحطاني والحامد؛ Private©

مقدمة

يركز هذا التقرير الموجز على قضية 11 ناشط حقوقي في السعودية بعضهم مسجون وبعضهم ينتظر انتهاء محاكمته مع احتمال الحكم عليه بالسجن أيضا. وجميع هؤلاء الناشطين هم من مؤسسي أو أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، وهي عبارة عن منظمة مستقلة غير مرخصة رسميا تُعنى بحقوق الإنسان ودأبت على المدافعة عن حقوق السجناء السياسيين والمحتجزين في المملكة العربية السعودية إلى أن أمرت السلطات بإغلاقها في مارس/ آذار 2013.

ويُحتجز خمسة من أعضاء الجمعية دون محاكمة أو بانتظار إعادة محاكمتهم، وقد مضى على احتجاز البعض منهم حوالي أربع سنوات. فيما لا زال ثلاثة آخرون طلقاء بانتظار ما تتمخض عنه محاكماتهم. ويمضي ثلاثة آخرون أحكاما بالسجن تصل إلى 15 سنة صدرت بحقهم في محاكمات منفصلة. ويجدر التنويه بأن جميع المحاكمات كانت جائرة. وأُدينوا بتهم مبهمة من قبيل "الخروج على ولي الأمر" "والتشكيك في الذمم والإساءة إلى المسؤولين" وذلك على خلفية نشاطهم السلمي دفاعا عن حقوق الإنسان في السعودية. واحتُجز البعض منهم لفترات طويلة بانتظار المحاكمة ومُنعوا من الاتصال بالمحامين

"تقوم (السلطات) بعقد موازنة بين مزايا ومثالب احتجاز الشخص؛ فإذا تجاوز حدودا معينة وذهب إلى ما هو أبعد من عتبة معينة، فقد يصب الأمر في مصلحة السلطات أن تطارده، ولعل الوقت قد حان كي تسعى السلطات في طلبنا نحن أيضا".

عضو جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، محمد القحطاني، في مقابلة له عن الجمعية مع مجلة (تايم) في مايو-أيار 2012.

أو بعائلاتهم أو تعرضوا للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة على أيدي مسؤولين في أجهزة الأمن. وحُرم أحدهم على الأقل من الحصول على تمثيل قانوني أثناء محاكمته.

وتعتبر منظمة العفو الدولية اعضاء الجمعية المحتجزين الثمانية من سجناء الرأي وتناشد السلطات السعودية أن تطلق سراحهم فورا ودون شروط. كما تهيب المنظمة بالسلطات أن تسقط التهم المسندة إلى من يُحاكم منهم والحرص على إلغاء جميع الأحكام والإدانات الصادرة بحق أعضاء جمعية حسم.

فوزان الحربي ود. محمد القحطاني ود. عبد الله الحامد في المحكمة، 2013 ©Iman al-Qahtani

وقبيل قمع نشاطها، كانت حسم بمثابة شوكة في حلق الحكومة السعودية. وأدان أعضاء الجمعية مراراً الممارسات التي تتبعها السلطات السعودية في الحجز، وركزوا في انتقاداتهم تحديدا على وزارة الداخلية وفرعها مرهوب الجانب المعني بالأمن والمخابرات والمعروف باسم المديرية العامة للمباحث، والتي يتمتع عناصرها بصلاحيات واسعة تخولهم إلقاء القبض على كل من يشتبهون به واحتجازه وتعذيبه والإساءة إليه مع الإفلات من العقاب. ولا يقتصر استغلالهم للصلاحيات الممنوحة لهم في التعامل مع المشتبه بهم في قضايا الإرهاب وحسب، بل وضد كل من ينتقد السلطات علنا، لا سيما النقاد السلميين كأعضاء جمعية حسم. وأدت قوانين ومراسيم مكافحة الإرهاب الصادرة مؤخرا إلى توسيع نطاق الغط اء القانوني لإساءة استغلال السلطة إلى درجة أن مجرد الانتقاد السلمي للسلطات كفيل بتصنيف أصحابه كمرتكبين لجرائم الإرهاب ضد الدولة.

أعضاء جمعية (حسم) خارج المحكمة أثناء محاكمة د. محمد القحطاني ود. عبد الله الحامدPrivate©

وتحتجز السلطات السعودية حاليا المئات من المعتقلين السياسيين دون محاكمة، فيما أصدرت أحكام سجن لمدد طويلة بحق آخرين عقب محاكمات جائرة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة وغيرها من المحاكم. وتزعم السلطات أن العديد منهم قد ارتكب جرائم عنيفة أو ساند جماعات مسلحة متشددة من قبيل تنظيم القاعدة. وثمة آخرون محتجزون من بين المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين الذين عملوا على كشف النقاب عن الطبيعة المسيئة لنظام العدالة في السعودية، وتشجيع إدخال إصلاحات من شأنها أن تجعل نظام العدالة أكثر اتساقا مع متطلبات القانون الدولي، بما في ذلك معاهدات حقوق الإنسان التي صادقة المملكة عليها. وبمدافعتهم عن حقوق الإنسان والحديث علنا بهذا الخصوص، صنف حكام السعودية أعضاء جمعية حسم ومجموعة من المدافعين الشجعان عن حقوق الإنسان، على أنهم يشكلون تهديدا لسلطتهم وسياساتهم، وحرصوا على استهدافهم بالمحصلة. ويظهر أن جمعية حسم تحديدا قد صُنفت لدى السلطات السعودية على أنها مصدر تهديد من هذا القبيل جراء مزاوجتها بين فلسفة حقوق الإنسان وأحكام الشريعة الإسلامية وتقاليدها عوضا من أن تقتصر على الخطاب العادي في مجال حقوق الإنسان الذي يُنظر إليه في السعودية على أنه خطاب غربي الهوى، ولعل ذلك يكون هو السبب الفعلي وراء بذل السلطات السعودية جهد بقمع نشاط الجمعية.

خلفية

ولا يُعد الحراك على صعيد حقوق الإنسان بالأمر الجديد على السعودية. فلطالما جاهر ناشطون داخل البلد بانتقاد انتهاكات حقوق الإنسان المرتبكة منذ بداية تسعينات القرن الماضي على الأقل، وذلك على الرغم من المخاطر المرافقة من قبيل انتقام الحكومة منهم. وحرص الناشطون في السنوات الأخيرة على تشكيل منظمات مستقلة تُعنى بحقوق الإنسان. وسعت هذه المنظمات إلى رصد الانتهاكات القائمة وتوثيقها والتعاون مع الحكومة على التشجيع على الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان.

وخلال العقد الأخير، بدا وكأن جهود هذه المنظمات قد بدأت تثمر. وظهر أن السلطات السعودية قد قبلت الحاجة إلى التغيير وأوشكت على البناء على تدابير اتخذتها ف ي تسعينات القرن الماضي، لا سيما من خلال اعتماد النظام الأساسي للحكم والمصادقة على بعض المعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وفي عام 2004، أصدرت السلطات ترخيصا للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

من اليسار إلى اليمين: فوزان الحربي ود. عبد الرحمن الحامد وعبد العزيز الشبيلي وعيسى الحامدPrivate©

بعد أن وصفتها بأنها منظمة "مستقلة" تُعنى بحقوق الإنسان على الرغم من أنها تعتمد على تمويل الدولة لمزاولة نشاطها، وأسست الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2005. وفي عام 2009، انتخبت دول أخرى السعودية كي تشغل مقعدا في مجلس حقوق الإنسان المشكل حديثا وأعلن ممثلو المملكة في السنة نفسها عن تعهدهم بخطط طموحة للإصلاح أثناء إجراء الاستعراض الدوري الشامل الأول الذي خضع له ملف المملكة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

" غيبة روح الشورى تؤدي إلى الاستبداد، والاستبداد يؤدي إلى الاستعباد والاضطهاد فيقتل الحرية والحيوية في الأمة فتفشل الإرادة وتفشل الإدارة والاقتصاد فيحضر الخراب والانهيار" .

مقطتفات من حديث عبد الله الحامد عن "الجهاد السلمي: علاج العنف والتطرف الحكومي والأهلي معا"، جرى تحميله على يوتيوب في 4 ديسمبر-كانون الأول 2012.

وبعد خمس سنوات، وتزامنا مع عودة الوفد السعودي من الاستعراض الدوري الشامل الثاني لملفها في عام 2014، أصبحت صورة حقوق الإنسان في البلاد قاتمة أكثر مما كانت عليه في السابق. الآن، أصبح تقريبا معظم النشطاء البارزين في مجال حقوق الإنسان ضحايا وسجناء لحملة القمع المستمرة التي تستهدف الأصوات المنتقدة والمعارضة وغيرها من أشكال حرية التعبير عن الرأي. وعلاوة على استخدامها لتهم مبهمة وفضفاضة في مجال مكافحة الإرهاب، فلقد عمدت السلطات أيضا إلى حبس مئات الأشخاص الذين تزعم أنهم يشكلون تهديدا للدولة، بما في ذلك العديد ممن احتُجزوا طوال سنوات دون تهمة أو محاكمة. وردت الحكومة على الاحتجاجات السلمية المنادية بالإصلاح والمزيد من الحقوق السياسية والمطالبة بحقوق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان باللجوء إلى استخدام القوة لسحقها، خاصة تلك التي اندلعت في المنطقة الشرقية التي يقطنها غالبية أفراد الأقلية الشيعية.

ويبدو أن حملة القمع قد بدأت ولو جزئيا على الأقل بفعل الانتفاضات العربية عام 2011 التي أطاحت بحكام سلطويين أمضوا في سدة الحكم فترات طويلة جدا كما حصل في تونس ومصر وليبيا. ووفرت السعودية ملاذا للزعيم التونسي المخلوع وأرسلت قوات عسكرية إلى البحرين لمساعدة حكومتها على مواجهة المحتجين وتحركت بسرعة للحيلولة دون تعبير الرأي العام عن معارضته في السعودية. وعاودت وزارة الداخلية في أوائل مارس/ آذار 2011 التأكيد على الحظر المفروض منذ أمد بعيد على المظاهرات العامة، وشددت السلطات من قمعها للناشطين السعوديين في مجال حقوق الإنسان. وعلم بعضهم أن السلطات قد منعتهم من مغادرة البلاد دون أن تخطرهم رسميا بذلك، أو تبدي الأسباب وراء ذلك، أو تتيح لهم إمكانية اللجوء إلى أي وسيلة من وسائل الطعن في القرار. وتلقى البعض "رسائل" من مسؤولين في وزارة الداخلية أو من ينوب عنهم يخيرونهم فيها بين التوقف عما

يمارسونه من نشاط وحراك، بما فيها على صعيد حقوق المرأة، أو مواجهة عواقب أنشطتهم تلك. وأما الذين أصروا على موقفهم على الرغم من التحذيرات، فتم استدعائهم رسميا للاستجواب و"خُيروا" ما بين التوقيع على تعهد رسمي بالتوقف عن نشاطهم أو أن يُزج بهم في السجن.

وفي عامي 2012 و2013، سعت السلطات أيضا إلى مجابهة الدور المتنامي للنشاط عبر فضاء الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وذلك كما ثبت من خلال الانتفاضة المصرية وغيرها من الانتفاضات، بدءا من قيام السلطات بحظر تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي أو تشفيرها (من قبيل تطبيقات سكايب وواتس آب وفايبر ولاين) وانتهاءا بما قامت به السلطات السعودية من مراقبة لتلك التطبيقات من خلال الأجهزة الأمنية في السعودية. واستدعت السلطات أو ألقت القبض على مؤسسي المواقع الإلكترونية الناقدة والمدونيين والناشطين عبر فضاء الإنترنت واستجوبتهم بشأن التعليقات التي عبروا عنها أو رُفعت على مواقعهم الإلكترونية، وكان لتلك الاستدعاءات تبعات مروعة. كما أوعز مسؤولون لناشطي حقوق الإنسان والضحايا وعائلاتهم بعدم التواصل مع المنظمات الدولية من قبيل منظمة العفو الدولية ووسائل الإعلام الدولية، وإغلاق حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي التي استخدموها للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان.

حرية التجمع السلمي

تحظر السعودية جميع أشكال التجمع السلمي والمظاهرات عملا بإعلان صادر عن وزارة الداخلية بهذا الخصوص في 5 مارس/ آذار 2011.

وأما من يخالف الحظر المفروض فيُتهم "بالاشتراك في المظاهرات أو الدعوة إلى تنظيمها" و"الخروج على ولي الأمر" ويعرض نفسه بالتالي لعقوبة السجن.

وفي بعض الحالات، عاقبت السلطات المتظاهرين السلميين بأن أصدرت بحقهم أحكاما قاسية عن طريق إضافة تهم أخرى إلى تلك الواردة أعلاه من قبيل "التحريض على العنف" و"تأليب الناس على السلطات" بل وحتى "اللجوء إلى العنف" إذا لم تتوافر أدلة تثبت تلك التهم عليهم.

تجمّع لأعضاء جمعية (حسم) ومؤازريها ©Private .

ومع حلول منتصف العام 2014، سنت الحكومة مراسيم تنفيذية وقانونا لمكافحة الإرهاب تجرم في واقع الحال جميع أشكال المعارضة السلمية تقريبا. وشملت هذه الإجراءات إصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب وقع عليه الملك عبد الله بن عبد العزيز في ديسمبر/ كانون الأول 2013 سرعان ما دخل حيز التنفيذ في الأول من فبراير/ شباط 2014. ويورد القانون الجديد تعريفا مبهما وفضفاضا للإرهاب بحيث يكفل تجريم جميع الأنشطة تقريبا والتي لا تعدو كونها أكثر من مجرد ممارسة لحق من حقوق الإنسان.

وتنص المادة الأولى مثلا على أن الأفعال التي تفضي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى "الإخلال بالنظام العام أو زعزعة أمن المجتمع واستقرا ر الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو

الإساءة إلى سمعة الدولة أو مكانتها" تُعد أعمالا إرهابية. وعزز القانون الجديد من صلاحيات وزارة الداخلية التي تتصف أصلا بكونها صلاحيات واسعة جدا تتيح لعناصرها اعتقال منتقدي الحكومة ومناوئيها. وبالإضافة إلى نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الذي صدر عام 2007، يظهر أن قانون مكافحة الإرهاب الجديد قد صُمم بحيث يكون أداة أخرى بيد السلطات كي تخنق المعارضة السلمية بها.

حرية تشكيل الجمعيات

لم تعتمد المملكة العربية السعودية بعد قانونا يُعنى بتشكيل الجمعيات بحيث يحدد آلية تأسيس المنظمات غير الحكومية من قبيل المنظمات التي تُعنى بحقوق الإنسان، على الرغم من إعداد مسودة نهائية لقانون بهذا الخصوص في عام 2008.

وفي ظل غياب قانون من هذا القبيل، لا يتسنى لمنظمات حقوق الإنسان الحصول على اعتراف رسمي ويمكن أن يتعرض أعضاؤها للاعتقال أو واتهامهم "بتأسيس جمعية غير مرخصة"، وهو ما حصل بالفعل.

وسرعان ما أعقب صدور قانون مكافحة الإرهاب سلسلة من المراسيم الصادرة عن وزارة الداخلية في مارس/ آذار 2014 تعرّف أنشطة من قبيل "الدعوة للفكر الإلحادي والاتصال او التواصل مع أي من الجماعات المعادية للمملكة" على أنها أعمال إرهابية. وعلى نحو مشابه، ووفق ما يرد في تلك المراسيم، تعتبر السلطات الأشخاص الذين يسعون "لزعزعة اللحمة الوطنية أو الدعوة أو المشاركة أو الترويج أو التحريض على الاعتصامات أو المظاهرات أو التجمعات" ويقومون "بالتعرض بالإساءة إلى الدول الأخرى وقادتها" مسؤولين مسؤولية جنائية تتيح ملاحقتهم وسجنهم على خلفية تهم تتعلق بالإرهاب. وعلاوة على ذلك، لا تقتصر المراسيم آنفة الذكر على التعامل مع أي حالات أو قضايا مستقبلية وحسب، بل إنها تنص على أن من يخالف ذلك منذ هذا التاريخ ستتم محاسبته على كافة التجاوزات السابقة واللاحقة لهذا البيان، الأمر الذي ينتهك المبدأ القانوني الدولي الذين يحظر إيقاع العقوبة بأثر رجعي. وفي يونيو/ حزيران 2014، أصدرت وزارة العدل "تعميما سريا للغاية/ عاجل" أكدت فيه على أن المحكمة الجزائية المتخصصة هي المحكمة المختصة في النظر في القضايا المتعلقة بجرائم مزعومة ضد الأمن القومي.

د. عبد الله الحامد جالسا في المحكمة بانتظار محاكمته ©Private

ولا يُوجد في المملكة العربية السعودية قانون للجمعيات ينظم تأسيس الجمعيات المستقلة وعملها من قبيل منظمات حقوق الإنسان. ولا زالت مسودة قانون مطروحة بهذا الشأن منذ العام 2008. وفي واقع الممارسة العملية، لا تسمح السلطات للمنظمات المستقلة بخلاف الجمعيات الخيرية بالعمل داخل السعودية. وتشترط على الجمعيات الحصول على رخصة من السلطات قبل بدء العمل بصورة قانونية ولكنها لا تصدر تراخيص للمنظمات أو الجمعيات التي لا توافق عليها. وعلاوة على ذلك، فيُعد تأسيس أو إدارة منظمة بلا ترخيص من الحكومة جريمة يعاقب القانون عليها. ويخلق ذلك عقبة في تطور المجتمع المدني في السعودية، يضاف إليه الحظر المفروض على المظاهرات، فيصبح من المستحيل تقريبا للأشخاص داخل السعودية – لا سيما الناشطين السياسيين والناشطين في حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق المرأة والأقليات والعمالة المهاجرة المعرضة للاستغلال والإساءة – التعبير عن أرائهم علناً دون تعريض أنفسهم لخطر الاعتقال أو الحجز التعسفي أو التعذيب أو المحاكمات الجائرة أو السجن لفترات طويلة جدا.

وعلى شاكلة أسلوب رواية "كاتش 22"، (كناية عن نفاق السلطات وارتيابها في كل شيء) ما انفكت السلطات السعودية تصر على منع منظمات حقوق الإنسان من قبيل جمعية حسم من الحصول على تراخيص تتيح لها العمل بشكل قانوني، وتحرص في الوقت نفسه على ملاحقة الناشطين المنتمين لهذه المنظمات والجمعيات كما لو كانوا مجرمين أو أشخاصا يديرون منظمة بلا ترخيص صادر حسب الأصول.

ولا يشكل ناشطو حقوق الإنسان سوى أقلية صغيرة اليوم من مجموع الذين يعانون من وطأة حملة القمع التي تشنها الدولة في مختلف أنحاء المملكة العربية السعودية. ولكنهم يلعبون مع ذلك دورا حيويا في بلد يفتقر إلى وجود وسائل إعلان مستقلة، ويمنع تأسيس أحزاب سياسية مستقلة، ولا يوجد فيه مجلس تشريعي قادر على محاسبة السلطة التنفيذية، ويفتقر إلى القضاء المستقل، لا سيما بعد أن جرّمت السعودية "التواصل مع جهات خارجية" من قبيل منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية الدولية.

ولقد قدم أعضاء جمعية حسم وغيرهم من ناشطي حقوق الإنسان مساهمة جوهرية في الكشف عن وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة وأجهزتها الأمنية والاستخباراتية، وذلك في معرض سعيهم لمساءلة السعودية عملا بالتزامتها المترتبة عليها وفق القوانين والمعاهدات الدولية، ,اظهروا شجاعة للوقوف والحديث علنا عن ضرورة تحقيق العدالة والتمتع بحقوق الإنسان. وتجعل السلطات السعودية هؤلاء يدفعون ثمنا باهظا لما يقومون به من أنشطة.

ما هي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)؟

تأسست (حسم) عام 2009 على يد مجموعة من حوالي 15 ناشطا قرروا أن تعمل جمعيتهم عبر نظام من القيادة الجماعية والتناوب على الرئاسة فيما بينهم من أجل التقليص من حجم مخاطر استهداف زعيمها على أيدي السلطات ولو بشكل جزئي. وأثبتت الجمعية تواجدها في عدد من مناطق السعودية، لا سيما في منطقة القصيم وسط البلاد التي تأثرت أكثر من غيرها بالحرب التي شنتها الحكومة داخليا على "الإرهاب". وجاءت إيرادات دخل جمعية (حسم) من مساهمات أعضائها المالية واتخذت من بيت أحد الأعضاء مقرا لإدارة عملياتها إلى أن أقدمت السلطات على إغلاقه عنوة في مارس/ آذار 2013.

وتنص الوثيقة التأسيسية للجمعية على الالتزام بنشر المفهوم الإسلامي المميز لحقوق الإنسان القائم على قيم العدالة والحرية والتنوع الثقافي والسياسي والتسامح التي رأى فيها مؤسسو الجمعية أفكارا وقيما سابقة على النظام الحديث المتمثل بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومستندة إلى أحكام الشريعة وتقاليد الدين الإسلامي الحنيف، حاولت (حسم) الدفع باتجاه نظام حكم جديد متوافق مع الرغبات الشعبية ومستند إلى الدستور وسيادة القانون ويحرص على الفصل بين السلطات واستقلال القضاء والتمثيل الشعبي ومساءلة الحكومة، وتأسيس مجتمع مدني نشيط يشارك أعضاؤه بحيوية في صناعة القرار مع إدراكهم لطبيعة حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

كما دعت الوثيقة التأسيسية إلى حماية حقوق الإنسان وصونها ونشرها عبر الوسائل السلمية، بما في ذلك إجراء البحوث والدراسات وتوثيق الانتهاكات المزعومة ونشر تقارير لجان تقصي الحقائق وغير ذلك من التقارير، والتواصل الميداني والمدافعة وكسب التأييد والتركيز على مبادرات رفع الوعي من قبيل ورش العمل والمحاضرات. وسعت الوثيقة أيضا إلى خلق وسائل آمنة ومتاحة أمام ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان للإبلاغ عن قضاياهم، وكسب التأييد لصالح الحراك السلمي في مجال حقوق الإنسان كبديل وحيد للعنف الذي غالبا ما يلجأ

شعار جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم)، من الموقع الإلكتروني الرسمي للجمعية ©ACPRA

أهداف جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم):

- تأصيل ثقافة حقوق الإنسان إسلاميا باعتبار وسائل الحكم الشوري من أركان العقيدة السياسية الإسلامية، التي لا يجوز-شرعا-التنازل عنها، أو التفريط بها: كالعدالة والحرية والتعددية فكرية وسياسية والتسامح.

- تأصيل ثقافة الدستور أو عقد اجتماع للبلاد ينص على الحقوق المدنية والسياسية ويفصل بين السلطات الثلاثة ينص أن الشعب هو مصدر السلطات، وينص على مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ويصوت الشعب على هذا الدستور، وتعزيز استقلال القضاء، وإنشاء دواوين قضائية للمراقبة والمحاسبة المالية والإدارية. من خلال:
  - إنشاء محكمة عليا دستورية،
  - فصل هيئة التحقيق والادعاء العام عن وزارة الداخلية،
  - انتخاب رئيس الوزراء من الشعب،
  - تفكيك وزارة الداخلية التي أصبحت دولة داخل دولة،
  - انتخاب حكام المناطق ومجالسها،

- إصدار نظام يسمح للمواطنين بإنشاء الجمعيات الأهلية بمختلف أنواعها من جمعيات حقوق الإنسان إلى جمعيات خيرية. ويجب أن يحمي هذا النظام الجمعيات من تدخل الحكومة،

- السماح بالأحزاب السياسية والاعتراف بحق المعارضة السياسية السلمية،

- السماح للأفراد والجماعات بتأسيس الصحف ووسائل الإعلام.

إليه من قُمعت حقوقهم نظرا لغياب أي وسائل أخرى للوصول إلى سبل الإنصاف.

ثلاثة من أعضاء جمعية (حسم)، هم د. محمد القحطاني ود. عبد الله الحامد وفوزان الحربي Private©

ومنذ البداية، اتضح لناشطي جمعية (حسم) أن حقوق الموقوفين والسجناء تشكل إحدى بواعث القلق الرئيسية جراء قيام السلطات بإلغاء حقوقهم، علاوة على غياب الدعم المتاح لهم ولعائلاتهم في المجتمع ككل وإفلات الأجهزة الأمنية والاستخباراتية من العقاب على ما يقومون به من اعتقال أو احتجاز تعسفي وتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة والاختفاء القسري، بل وحتى عمليات القتل غير المشروع ضد المشتبه في ضلوعهم بجرائم الإرهاب.

ولقد سبق لبعض أعضاء جمعية (حسم) أن قدموا مساعدات فردية للمحتجزين وعائلاتهم، وسرعان ما أصبحت الجمعية التي أسسوها مصدر هام للمساعدة القانونية وغير ذلك من أشكال مساندة للموقوفين على ذمة جرائم الإرهاب وعائلاتهم. وأبلغت الجمعية عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في منشآت الحجز والسجون، ووفرت المساعدة القانونية حيثما أمكن للمحتجزين والمتهمين رسميا بجرائم تتعلق بالأمن، وساندوا عائلات المحتجزين وشاركوا في الاحتجاجات السلمية الداعية إلى تمكين المحتجزين من التمتع بحقوقهم.

" ولدى عدد كثير من الحقوقيين اعتقاد راسخ بأن أعظم المظالم على الإطلاق، سياسة وزير الداخلية في قمع الحريات العامة والكرامة، وأن هذا هو السبب الأكبر في ما عانته البلاد من الاحتقان والعنف والتطرف، وسائر أنواع الإفساد والفساد".

مقتطفات من البيان الذي وقع عبد الرحمن الحامد عليه في 12 أبريل-نيسان 2014 قبل خمسة أيام من إلقاء القبض عليه.

يقبع ثمانية من 11 رجلا ممن وقعوا على البيان التأسيسي لجمعية (حسم) بخلف القضبان الآن جراء حملاتهم السلمية المدافعة عن حقوق المحتجزين أو السجناء المشتبه بارتكابهم جرائم إرهابية. ويمضي ثلاثة منهم أحكاما بالسجن تصل إلى 15 سنة فيما يُحتجز اثنان دون تهمة أو محاكمة. وأُلغيت الأحكام المبدئية الصادرة بحق ثلاثة منهم وهم بانتظار إعادة محاكمتهم الآن ولا زالوا في الاعتقال. ولازال ثلاثة من أصل 11 عضوا مؤسسا من أعضاء الجمعية طلقاء بانتظار البت في محاكماتهم. ويُخشى أن تتم محاكمة هؤلاء إضافة إلى الثلاثة الآخرين الذين ينتظرون إعادة محاكمتهم حاليا أمام المحكمة

الجزائية المتخصصة عملا بأحكام قانون مكافحة الإرهاب الجديد.

لماذا تم استهداف جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)؟

ليست جمعية (حسم) الجمعية الوحيدة غير المرخصة في المملكة العربية السعودية التي تستهدفها السلطات هناك، ولكنها كانت دون غيرها الجمعية التي أفردت السلطات لها أقسى أشكال المعاملة. ولعل السبب وراء ذلك يكمن في سمات وخصائص بعض الأعضاء المؤسسين لجمعية (حسم)، حيث ضمت قائمة المؤسسين ناشطين ممن لهم باع طويل في الفقه وشخصيات عامة متبحرين في أحكام الشريعة والفقه الإسلامي عموما، الأمر الذي لم يتح للسلطات أن تصنفهم فورا كناشطين يدعون إلى نشر الثقافة "الغريبة" أو "الأجنبية" أو "الملحدة". فلقد شكلت جمعية (حسم) تحديا من نوع خاص لمشروعية تفسير السلطات لمفهوم حقوق الإنسان في الإسلام، وتأكيدها على الخصوصية الثقافية للسعودية كونها دأبت على التأصيل لخطابها المعني بحقوق الإنسان في أحكام الشريعة وأصول الفقه. وشملت قائمة مؤسسي (حسم) أحد القضاة السابقين ومحامين مزاولين للمهنة وأساتذة جامعيين متخصصين في الفقه والأدب العربي وشخصيات عامة تحمل مؤهلات بارزة في الفقه والشريعة. ولقد عرض مؤسسو الجمعية أنفسهم للخطر لمجرد طعنهم في تفسيرات السلطات لمفهوم حقوق الإنسان في الإسلام.

كما ركز أعضاء الجمعية على انتقاد وزارة الداخلية تحديدا واصفين إياها "بالدولة داخل الدولة" جراء الصلاحيات الواسعة التي تملكها. إذ تضم الوزارة جهاز تحقيق خاص بها هي المديرية العامة للمباحث التي تسمو فعليا فوق سلطة النيابة العامة (الادعاء العام) ويظهر أنها تملك نفوذا هائلا على المحكمة الجزائية المتخصصة التي مُنحت الولاية القضائية على القضايا المرتبطة بالإرهاب والتي تُعقد جلساتها سرا. كما تدير الوزارة مرافق الحجز الخاصة بها. وفي واقع الحال، فتعمل وزارة الداخلية وكأنها كيان فوق القانون وغير خاضع للمساءلة أمام أي جهة كانت، ويرتكب مسؤولوها المعنيون بالأمن والاستخبارات انتهاكات لحقوق الإنسان مع إفلاتهم من العقاب – فيما يتربص القمع الشديد بكل من يحاول أن يكشف النقاب عن الانتهاكات التي ترتكبها الوزارة أو التصدي للقضية علنا كما تبرهن على ذلك قضايا أعضاء جمعية (حسم) ومؤسسيها.

إسكات صوت جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)

بدأ قمع السلطات لجمعية (حسم) أوائل عام 2011 عقب قي ام عناصر الأمن بإلقاء القبض على أحد مؤسسيها، ويُدعى محمد البجادي، بعد أن حضر احتجاج سلمي نظمته أمام مبنى وزارة الداخلية بالرياض عائلات المعتقلين السياسيين الذين مضى على توقيفهم فترات طويلة. وفي إبريل/نيسان 2012، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكما بالسجن أربع سنوات بحق البجادي عقب محاكمة جائرة حُرم فيها من حقه في توكيل محام. وأدانته المحكمة بتهمة الاشتراك في تأسيس جمعية لحقوق الإنسان وتشويه

محمد البجادي رفقة طفليه أثناء الفترة التي شهدت الإفراج عنه مؤقتا في أغسطس/ آب 2013 ©Private

صورة الدولة في وسائل الإعلام ودعوة عائلات المعتقلين السياسيين إلى التظاهر والاعتصامات والطعن في استقلالية القضاء وحيازة كتب ممنوعة.

وفي مارس/آذار 2012، بدأت السلطات باستجواب د. عبد الله الحامد ود. محمد القحطاني على خلفية عملهما مع جمعية (حسم) ونشاطهما السلمي. وبدأت محاكمتهما في يونيو/ حزيران 2012.

ثم ألقت السلطات القبض على صالح العشوان في وقت مبكر من يوم 7 يوليو/ تموز 2012 في أحد شوارع الرياض مباشرة عقب خروجه من المسجد الذي أدى صلاة الفجر فيه. ثم اختفت آثاره وظل مفقودا طوال شهرين إلى أن علمت عائلته ومحاميه أنه محتجز في سجن الحائر بالرياض. وبعد مضي أكثر من عامين على إلقاء القبض عليه، لا زال محتجزا دون تهمة أو محاكمة ودون أي وسيل ة تتيح له الطعن في مشروعية احتجازه.

وفي ديسمبر/ كانون الأول 2012، ألقت السلطات القبض على القاضي السابق والنصير المعروف للإصلاح السياسي، الشيخ سليمان الرشودي، والذي سبق وأن صدر بحقه حكم بالسجن 15 سنة بتهم تضمنت "الخروج على ولي الأمر ونزع يد الطاعة، واشتراكه في تأسيس التنظيم المسمى (توسع) بهدف إشاعة الفوضى تحت غطاء النصيحة والإصلاح". وظل الشيخ الرشودي طليقا طوال 18 شهرا بانتظار صدور قرار في الاستئناف الذي تقدم به، قبل أن تعاود السلطات القبض عليه بعد يومين من نشر مقطع فيديو على شبكة الإنترنت يظهر فيه الرشودي في حديث خاص حاجج فيه عن شرعية المظاهرات في الشريعة الإسلامية.

وجاءت أكبر هجمة شنتها الحكومة على جمعية (حسم) في مارس/ آذار 2013 عقب إصدار المحكمة الجزائية أحكاما بالسجن لفترات طويلة بحق اثنين من أبرز مؤسسيها وهما د. عبد الله الحامد ود. محمد القحطاني، وأمرت بحل جمعية (حسم) ومصادرة ممتلكاتها وإغلاق حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي بزعم أنها جمعية غير مرخصة كا نت تعمل بشكل مخالف للقانون.

وحُكم على د. عبد الله الحامد ود. محمد القحطاني بالسجن 11 سنة و10 سنوات على التوالي بتهم من قبيل "نزع الولاية والخروج على ولي الأمر، والتشكيك في الذمم والإساءة إلى المسؤولين، والسعي لزعزعة الأمن ونشر الفوضى من خلال الدعوة إلى التظاهر، واستعداء المنظمات الدولية ضد المملكة".

وفي 24 إبريل/ نيسان 2013، ألقت السلطات القبض على د. عبد الكريم الخضر قبيل مثوله في رابع جلسات محاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتهم تضمنت "إشاعة الفوضى من خلال الاشتراك في إعداد وصياغة ونشر بيان يدعو إلى التظاهر". وجاءت عملية القبض عليه عقب رفضه دخول قاعة المحكمة احتجاجا على منع القاضي 10 نسوة من دخول القاعة لمراقبة محاكمته. وفي يونيو/ حزيران 2013، أدانت

الشيخ سليمان الرشودي مع ابنته. Private©

منظمات أخرى تُعنى بحقوق الإنسان جرى إغلاقها عنوة:

- مركز العدالة لحقوق الإنسان (2011–2013): حُكم على أحد الأعضاء المؤسسين بالسجن 15 سنة في عام 2014.
- مرصد حقوق الإنسان في السعودية (2008–2014): حُكم على مؤسسه بالسجن 15 سنة في عام 2014.
- اتحاد حقوق الإنسان (2013): يتم التحقيق مع الأعضاء المؤسسين حاليا

من اليسار إلى اليمين: د. عبد الله الحامد، وليد أبو الخير، د. محمد القحطاني، بعد انتهاء إحدى جلسات محاكمة القحطاني والحامد؛ Private©

المحكمة د. الخضر وحكمت عليه بالسجن ثماني سنوات. وفي مايو/ أيار 2014، أعيدت محاكمته عقب قيام محكمة الاستئناف بإعادة ملف قضيته إلى المحكمة الجزائية، ليقوم قاضي هذه الأخيرة بالحكم بعدم اختصاصه في القضية وضرورة إحالتها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة نظرا لطبيعة التهم قيد النظر. وأمر قاضي المحكمة الجزائية بإطلاق سراح الخضر بانتظار بدء المحاكمة، إلا إن السلطات لم تمتثل لأمر القاضي وظل د. الخضر قيد الاحتجاز. وبعد أربعة أيام على اعتقال عبد الكريم الخضر، قامت المباحث باستدعاء أصغر أعضاء جمعية (حسم) ويُدعى عمر السعيد من أجل استجوابه وقامت باحتجازه لدى إصراره على ضرورة حضور محاميه المرافق لجلسات الاستجواب. وأُسندت إلى عمر تهم مشابهة لتلك التي وُجهت لأعضاء الجمعية الآخرين، وبدأت محاكمته بتاريخ 10 يونيو/ حزيران 2013 أمام المحكمة الجزائية في بريدة الواقعة في منطقة القصيم. وفي 12 ديسمبر/ كانون الأول 2013، أصدرت المحكمة حكما بالسجن أربع سنوات بحق عمر السعيد وقضت أيضا بجلده 300 جلدة.

فوزان الحربي مع طفليه. *Private©*

وفي 11 مايو/ أيار 2013، استدعى مكتب التحقيق والادعاء العام عضوا آخرا من مؤسسي جمعية (حسم)، هو فوزان الحربي. وأُسندت إلى الحربي تهم تتضمن "السعي لزعزعة الأمن ونشر الفوضى، وتأليب الرأي العام ضد سلطات الدولة" من خلال وسائل كثيرة بينها "التوقيع على عدد من البيانات تتضمن الدعوة للخروج على ولي الأمر، والاشتراك في إنشاء جمعية غير مرخصة". ومثل للمحاكمة أمام المحكمة الجزائية بالرياض أوائل ديسمبر/ كانون الأول 2013، وتم توقيفه مع نهاية ثاني جلسات المحاكمة في 26 من الشهر نفسه. ولم تفصح السلطات عن الأسباب الكامنة وراء

توقيفه وظل قيد الاحتجاز في سجن الملز بالرياض طوال الفترة التي سبقت انتهاء محاكمته في يونيو/ حزيران 2014. وأدانت المحكمة الحربي وأصدرت بحقه حكما بالسجن سبع سنوات يعقبه منع من السفر لمدة مماثلة. كما حظرت المحكمة مشاركة الحربي في وسائل التواصل الاجتماعي ومخالطة الناس إلى أن يثبت حُسْن توبته.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، استدعى مكتب التحقيق والادعاء العام أيضا اثنين من مؤسسي جمعية (حسم) هما عبد العزيز الشبيلي وعيسى الحامد لاستجوابهما (وهما آخر أعضاء الجمعية الطلقاء حتى الآن). وأُسندت إلى عيسى الحامد تهم "الدعوة والتحريض على مخالفة النظام العام وإشاعة الفوضى من خلال المشاركة في إعداد وصياغة ونشر بيان يدعو إلى التظاهر، والاتصال بجهات خارجية وتزويدها بمعلومات ووقائع غير صحيحة بقصد الإساءة لمؤسسات الدولة، والاشتراك في تأسيس جمعية غير مرخصة". وبدأت جلسات محاكمته في يونيو/ حزيران 2014 أمام المحكمة الجزائية في بريدة، ولكن القاضي أوعز بأن تتم إحالة القضية إلى المحكمة الجزائية المتخصصة. وعلى نحو مشابه، أُحيل عبد العزيز الشبيلي للمحاكمة على خلفية قائمة من التهم المسندة إليه أمام ذات المحكمة، وذلك في سبتمبر/ أيلول 2014.

وفي إبريل/ نيسان 2014، استدعى فرع إدارة البحث الجنائي في بريدة د. عبد الله الحامد للاستجواب، وسرعان ما أخبرته الشرطة

لحظة وصوله أنه يوجد بحوزتها مذكرة لتوقيفه. فاحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي مدة 30 يوما بدأ خلالها إضرابا عن الطعام احتجاجا على احتجازه. ثم قامت السلطات بنقله في مايو/ أيار إلى شعبة سجن بريدة في القصيم وسمحت له بالاتصال مع عائلته. ومع حلول شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، كان الحامد لا يزال حبيس السجن دون إسناد أي تهم إليه.

اضطهاد ناشطين آخرين من ناشطي حقوق الإنسان في السعودية:

وليد أبو الخير؛ حُكم عليه بالسجن 15 سنة في عام 2014.

فاضل المناسف: حُكم عليه بالسجن 15 سنة في عام 2014.

مخلف الشمري: حُكم عليه بالسجن 5 سنوات في عام 2013.

فوزية العيوني: حُكم عليها بالسجن 10 أشهر في عام 2013.

وجيهة الحويدر: حُكم عليها بالسجن 10 أشهر في عام 2013.

عبد العزيز الشبيلي وعيسى الحامد على الشاطئ. Private©

د. عبد الرحمن الحامد. Private©

"يُعد أعضاء جمعية (حسم) من الأشخاص القلائل في المملكة الذين قرنوا الأقوال بالأفعال على صعيد حقوق الإنسان والإصلاح. وتُعد الشجاعة التي أبدوها محط دهشة في مجتمع من هذا القبيل، ودفعوا ثمنا غاليا جراء نضالهم السلمي".

عبد العزيز الحصان، المحامي الموكل بالدفاع عن بعض أعضاء جمعية (حسم)، 2014.

الانتهاكات

أوامر منع السفر وغير ذلك من اشكال المضايقة

كغيرهم من الناشطين في المملكة العربية السعودية، واجه أعضاء جمعية (حسم) قبيل إلقاء القبض عليهم الكثير من العقبات التي اعترضت سبيل جهودهم الرامية للدفاع عن حقوق الإنسان ومحاسبة السلطات على ما ترتكبه من انتهاكات. ومنعت وزارة الداخلية جميع مؤسسي الجمعية البالغ عددهم 11 ناشطا من السفر إلى الخارج. ولم تصد ر بحقهم إشعارات مسبقة بهذا الخصوص، ولم تفصح السلطات عن الأسباب التي حملتها على منعهم من السفر، ولا هي أتاحت لهم سبل الطعن في قرار منع السفر أو نقضه. وعلم أحد أعضاء الجمعية بمنعه من السفر لدى وصوله المطار كي يستقل طائرة متوجهة إلى إحدى الدول المجاورة، حيث بادر عناصر أمن المطار حينها بإخباره أنه قد صدر بحقه أمر بالمنع من السفر إلى خارج البلاد لمدة غير محدودة ليعود أدراجه على إثرها. ومُنع الشيخ سليمان الرشودي من السفر إلى خارج المملكة منذ العام 1993.

د. محمد القحطاني مع أربعة من أطفاله بعد حفل التخرج في مايو/ أيار 2002. Private©

كما علم د. عبد الكريم الخضر بمنعه من السفر إلى الخارج عند محاولته عبور الحدود البرية إلى إحدى الدول المجاورة في عام 2010. ويُذكر أن أوامر المنع السفر التي تصدرها السلطات السعودية على هذا النحو بحق أعضاء الجمعية وغيرهم من الناشطين تفرض قيودا تعسفية على الحق في حرية الحركة والتنقل التي تتضمن أيضا حق كل شخص في مغادرة بلاده والعودة إليها. وما يبرز الطبيعة الظالمة والتعسفية لأوامر منع السفر هذه هو عدم توافر سبل الإنصاف والطعن بالنسبة للذين تصدر بحقهم هذه الأوامر. إذ لا يمكنهم الطعن بها أمام المحاكم أو أي جهة مستقلة أخرى. وفي واقع الحال، فإن أوامر منع السفر هذه هي عبارة عن شكل من اشكال العقوبة الإدراية التي تفرضها السلطات على الناشطين كنوع من العقاب لهم على ما يقومون به من نشاط أو حراك.

كما تعرض ناشطو جمعية (حسم) لأشكال أخرى من المضايقات الرسمية، بما في ذلك إرسال السلطات رسائل بشكل مباشر أو من خلال وسطاء تحذرهم فيها من أنهم خاضعون للتمحيص والتدقيق، وأنه ينبغي عليهم وقف أنشطتهم أو مواجهة العواقب الأكثر بأسا من قبيل الاعتقال والاستجواب والحبس. وتلقى البعض منهم رسائل تخبرهم بضرروة التوقف عن استخدام الشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي، وإغلاق حساباتهم فيها أو أن تقوم إدارة البحث الجنائي باستدعائهم للاستجواب لدى هيئة التحقيق والادعاء العام بشأن تغريدات أو تعليقات نشروها على الشبكة، وبشأن معارفهم واتصالاتهم مع وسائل الإعلام الأجنبية والمنظمات الدولية

بعض التهم التي سيقت ضد أعضاء جمعية حسم:

- نزع الولاية والخروج على ولي الأمر
- التشكيك في الذمم والإساءة إلى المسؤولين في الدولة
- الدعوة والتحريض على مخالفة النظام العام، وإشاعة الفوضى، والإخلال بالأمن والطمأنينة العامة من خلال إعداد وصياغة ونشر بيان يدعو إلى التظاهر
- تأليب الرأي العام ضد السلطات
- الاشتراك في إنشاء جمعية غير مرخصة

من قبيل منظمة العفو الدولية.

وقيل للناشطين عند استدعائهم للاستجواب رسميا أنه يتعين عليهم التوقيع على إفادات يتعهدون فيها بعدم تكرار "جرائمهم" أو أن يُصار إلى إسناد التهم إليهم أو إحالتهم إلى المحاكمة والزج بهم في السجن. ويظهر أن النظام المتبع على هذا الصعيد يناقض مبدأ فرضية البراءة. ولقد جرى استدعاء معظم أعضاء الجمعية الأحد عشر للاستجواب قبل أن يتم حبسهم في نهاية المطاف. واعتُقل البعض منهم أثناء حضورهم جلسات الاستجواب تلك فيما أُسندت لآخرين منهم التهم ولكنهم ظلوا طلقاء إلى حين موعد بدء محاكماتهم حيث عمدت السلطات إلى إلقاء القبض عليهم حينها دون إبداء الأسباب.

فوزان الحربي وعبد العزيز الشبيلي على الشاطئ. ©Private

الحجز بمعزل عن العالم الخارجي والتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة

احتُجز معظم أعضاء الجمعية بمعزل عن العالم الخارجي لمدد تتراوح بين بضعة أيام وعدة أشهر قبيل مثولهم للمحاكمة. فلقد احتُجز محمد البجادي بمعزل عن العالم الخارجي طوال ثلاثة أسابيع بعد أن اقتاده رجال يرتدون زي الأمن الرسمي يرافقهم عناصر مدنية دون إبراز مذكرة توقيف بحقه، وذلك أثناء توجهه إلى عمله بتاريخ 21 مارس/ آذار 2013. وانقطعت أخباره عن عائلته لأكثر من أسبوعين قبل أن تسمح له السلطات بإجراء اتصال هاتفي مع زوجته بتاريخ 5 إبريل/ نيسان 2013. وسمح لأسرته بزيارته للمرة الأولى منذ اعتقاله بعد أن مضى على وجوده في الحجز سبعة أشهر كاملة. ولم يُسمح له بالاتصال مع محامٍ وزُعم أنه تعرض للإهانات والشتائم وسوء المعاملة في الحجز.

"سألني أحد ضباط الأمن قائلا: هل لديك أقارب مسجونين؟ فقلت، نعم لأن جميع السجناء أقاربي. فرد قائلا، وأنا هنا أكرر ما قاله حرفيا (هل ترغب في أن تنضم إليهم في السجن؟) فقلت: لا! ... بل نريد أن يتم الإفراج عنهم.

تغريدة من محمد البجادي أثناء احتجاج حضره بتاريخ 20 مارس/ آذار 2011. وأُلقي القبض عليه في اليوم التالي مباشرة.

ونفذت عملية اعتقال صالح العشوان بتاريخ 7 يوليو/ تموز 2012 مجموعة كبيرة من عناصر الأمن الذين أحاطوا به في طريق عودته إلى منزله بعد أن فرغ من أداء صلاة الفجر في أحد المساجد القريبة. ولم يبرز عناصر المجموعة أي مذكرة توقيف بحقه، واقتادوه مع ذلك إلى منزله وقاموا بتفتيشه وصادروا جميع أجهزة الحاسوب والهاتف التي عثروا عليها فيه. ورفضت السلطات بادئ الأمر الإفصاح عن مكان تواجده إلى أن تمكن محاميه وشقيقه من معرفة مكان احتجازه. وقيل لهما إنه يخضع للاستجواب على خلفية مشاركته في أحد الاحتجاجات. وظل محتجزا بمعزل عن العالم الخارجي طوال شهرين وخضع للاستجواب بشكل متكرر دون حضور المحامي وزُعم أنه تعرض للتعذيب والإهانة من خلال تعريته من ملابسه وتعليقه من أطرافه متدليا من سقف إحدى حجرات

الاستجواب.

واعتُقل الشيخ سليمان الرشودي دون مذكرة توقيف بتاريخ 12 ديسمبر/ كانون الأول 2012، واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي وأُودع الحبس الانفرادي طوال شهرين كاملين على الرغم من تقدمه في السن – حيث كان يبلغ من العمر 76 عاما حينها – وذلك قبل أن تسمح السلطات له بالاتصال مع عائلته لاحقا.

د. عبد الله الحامد وصالح العشوان. ©Private

وأُلقي القبض على د. عبد الرحمن الحامد بتاريخ 17 إبريل/ نيسان 2014 بعد أن استجاب للاستدعاء الرسمي الذي وُجه له بضرورة الحضور إلى إدارة البحث الجنائي في بريدة. وقيل له حنيها أن قد صدرت بحقه مذكرة توقيف ولكن لم يتم إبرازها له أبدا. وظل محتجزا بمعزل عن العالم الخارجي طوال 30 يوما وخضع للاستجواب المكثف بشأن دور جمعية (حسم) وانشطتها، وبشأن البيانات التي وقع عليها. وتم نقله إلى مركز حجز آخر وسُمح له بالاتصال بعائلته فقط بعدما أعلن إضرابا عن الطعام.

محاكمات جائرة

د. عبد الكريم الخضر وعبد العزيز الشبيلي عقب إحدى جلسات محاكمة الخضر، 2013. ©Private

ولقد لاحقت السلطات السعودية أعضاء جمعية (حسم) جنائيا على خلفية تهمة مبهمة وغير منصوص عليها في متن قانون معين، وتساوي الأنشطة السياسية السلمية بالإرهاب. ومن بين أكثر التهم شيوعا بين لوائح الاتهام التي حصلت منظمة العفو الدولية عليها كانت "نزع الولاية والخروج على ولي الأمر، والتشكيك في الذمم والإساءة إلى المسؤولين، والسعي لزعزعة الأمن ونشر الفوضى من خلال الدعوة إلى التظاهر، واستعداء المنظمات الدولية ضد المملكة، وتأسيس أو الاشتراك في تأسيس جمعية غير مرخصة". كما إن بعضا من تلك التهم تناقض في ذاتها حقوق الإنسان كونها تجرّم الممارسة السلمية لهذه الحقوق. وعلى ذمة قضايا أخرى، فلقد استُخدمت تهم مفرطة في العمومية والإبهام لملاحقة أعضاء جمعية حسم جراء ممارستهم لحقوقهم المتعلقة بالتجمع السلمي وحرية التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات. وبغية تعزيز هذه التهم، دأب الادعاء العام عادة على إعداد قائمة بالأفعال التي أتى المتهمون بها ورفعها إلى محكمة الموضوع التي بادرت بقبولها كدليل يثبت إدانتهم – من قبيل المثال الاكتفاء بتأكيد الادعاء العام على أن د. عبد الله الحامد ود. عبد الكريم الخضر وعيسى الحاد قد كتبوا ووزعوا بيانا بعنوان "حرية المظاهرات هي صمام الأمان من العنف الحكومي والأهلي معا – عشرون اقتراح لكي يتضاعف نجاح

المظاهرات" كدليل أقنع محكمة الموضوع أن المذكورين قد حاولا "إشاعة الفوضى" على الرغم من عدم وقوع مثل هذه الفوضى المزعومة.

وبحسب ما أفاد الادعاء العام به، فلقد كانت الرسائل المفتوحة التي وجهها بعض أعضاء (حسم) إلى العاهل السعودي والبيانات التي أصدروها للمطالبة بمقاضاة وزارة الداخلية على ما ترتكبه من تعذيب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان دليلا كافيا على أن أصحابها قد "خرجوا على ولي الأمر" وأظهروا قلة احترامهم للسلطات السعودية، وأنهم بالتالي قد ارتكبوا جرائم خطيرة.

كما أُسندت إلى أعضاء (حسم) تهم أخرى أُدينوا على أساسها من قبيل تأسيس أو الاشتراك في تأسيس جمعية غير قانونية على الرغم من أنهم قاموا بإخطار السلطات رسميا بعزمهم تشكيل الجمعية، وهو ما يُعتبر عادة وسيلة مقبولة من وسائل تأسيس الجمعيات الخيرية في ظل غياب قانون يحكم تشكيل الجمعيات؛ كما اتُهمت الجمعية وأعضاؤها بنشر بذور الفرقة والخلاف وتوجيه اتهامات علنية للسلطات. ومن بين الأدلة التي "تثبت" ذلك حسب ما جاء في قائمة الادعاء العام هو البيان الصادر عن الجمعية والذي تنتقد فيه قيام السلطات باستخدام القوة لقمع احتجاج نظمته عائلات السجناء.

عمر السعيد مع ابنته. ©Private

كما أسند الادعاء العام في السعودية تهما لأعضاء جمعية (حسم) عملا بأحكام المادة 6 من نظام عام 2007 لمكافحة جرائم المعلوماتية، حيث اشار إلى تغريدات ورسائل نشرها أعضاء الجمعية عبر الشبكة العنكبوتية، معتبرا إياها أدلة على مخالفتهم لأحكام القانون الذي يحظر إنتاج مواد أو إعدادها أو بثها أو تخزينها إذا اعتُبرت مخلة بالنظام العام. فعلى سبيل المثال، اتهم الادعاء عمر السعيد بفتح حساب له عبر موقع تويتر واستخدامه للتغريد بعبارات ارتأت السلطات أنها تنم عن عدم الاحترام لها. كما اتهمه الادعاء أيضا باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي للدعوة إلى المظاهرات والمسيرات وتصويرها ورفع اللقطات المصورة على شبكة الإنترنت. وفي القضايا الأخرى، اتهم الادعاء د. عبد الله الحامد بنشر مقال على صفحته عبر موقع فيسبوك بعنوان "إرهاب وزارة الداخلية" يتناول الانتهاكات المزعومة التي يرتكبها موظفو الوزارة على صعيد حقوق الإنسان، فيما اتهم د. عبد الكريم الخضر بالازدراء بالسلطات السعودية عندما ظهر على شاشة التلفاز في أحد البرامج متهما إياها بقمع الحقوق والحريات. كما اتُهم فوزان الحربي أيضا بنشر بيانات على الموقع الإلكتروني التابع لجمعية (حسم)، وإعادة نشرها عبرتغريدات أطلقها من خلال حسابه على موقع تويتر.

واتهم الادعاء د. محمد القحطاني بالاتصال مع جهات خارجية بغية الإضرار بصورة المملكة في الخارج، ولكنه لم يبرز أي أدلة تثبت صحة هذه الادعاءات أو تبرهن إلى أي مدى قد تضررت صورة السعودية في الخارج في حال حدوث ذلك فعلا.

وأما السبعة من أعضاء (حسم) الذين صدرت أحكام بحقهم، فلقد أُدينوا جميعا بتهم إما أنها لا ترقى إلى مصاف الجرائم المعترف بتوصيفها دوليا، أو أنها استُخدمت كذريعة لتجريم الممارسة السلمية لحقوق الإنسان؛ وجاءت جميع الإدانات أعقاب محاكمات جائرة انتهكت جميع المبادئ الأساسية المتعلقة بمراعاة الإجراءات القانونية حسب

أعضاء جمعية (حسم) خارج المحكمة الجزائية في بريدة، وذلك اثناء إحدى جلسات محاكمة د. عبد الكريم الخضر، 2013.
©Private

الأصول. فعلى سبيل المثال، مُنع محمد البجادي الذي كان أول من مثل للمحاكمة من بين أعضاء الجمعية، من الاتصال بالمحامي أثناء فترة احتجازه الطويلة بانتظار المحاكمة وأثناء سيرها أيضا. وعلم أنه قد صدر حكم بحبسه أربع سنوات يعقبها منعه من السفر لمدة خمس سنوات أخرى فقط بعدما اعلمته السلطات بذلك. ولم تفصح السلطات علنا عن التهم المسندة إليه ولا عن الحكم الصادر بحقه. كما إنه لم يكن حاضرا شخصيا أو محاميه عندما قامت محكمة الاستئناف بمراجعة ونقض الحكم الصادر بإدانته وسجنه. وبدأت جلسات إعادة محاكمته في غيابه هو شخصيا وفي غياب الفريق الموكل بالدفاع عنه أيضا.

"الدعوة للمظاهرات السلمية لرفع الظلم والاستبداد وإزالة الفساد واعطاء الشعب حريته المسلوبة وكرامته المهانة هذا من الدعوة للخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي شرعه الله وهذه الفرائض والشرائع أمر الله بها وفرضها على جميع عباده المؤمنين ومادامت هذه الغاية المشروعة فأي وسيلة مباحة توصل اليها فهي مشروعة بل واجبة, والمظاهرات السلمية تعبير ووسيلة لهذه الغاية المشروعة."

من حديث لسليمان الرشودي حول قانونية المظاهرات السلمية في الشريعة الإسلامية والذي أدى إلى إلقاء القبض عليه. وقد تم تحميل هذا الحديث في 11 ديسمبر/كانون الأول، ثم أُلقي القبض عليه في اليوم التالي.

وأُجريت محاكمات بعض أعضاء جمعية (حسم) في قاعات محكمة تعج بعناصر من المباحث بلباس مدني، الأمر الذي شكل ضغطا على القضاة والمتهمين ومحاميهم وأنصارهم، إذا ما سُمح للبعض منهم بحضور المحاكمة، حيث كانوا جميعا تحت تمحيص

المباحث وضغوطها. وفي الوقت الذي أُتيح فيه لعناصر المباحث الدخول إلى قاعة المحكمة، حُظر على عامة الجمهور الحضور أحيانا ولأسباب غير معلومة. ومنع القاضي الذي ترأس جلسات محاكمة د. عبد الكريم الخضر بعض أفراد عائلة الخضر، من مراقبة الإجراءات أثناء انعقاد رابع جلسات المحاكمة، ودون إبداء الأسباب أيضا. ومُنعت الن سوة من دخول قاعة المحكمة وأمر القاضي بتوقيف الدكتور الخضر، والذي كان لا يزال طليقا حينها، بعد أن اعترض على منع النساء من دخول المحكمة. ولا زال الخضر قيد الاحتجاز على الرغم من صدور أمر قضائي بإخلاء سبيله. وأما فوزان الحربي الذي كان هو الآخر لا يزال طليقا عندما بدأت محاكمته، فلقد جرى توقيفه بناء على أمر القاضي الذي لم يبد بدوره الأسباب التي دفعته لإصدار الأمر في ثاني جلسات محاكمة فوزان. وأمضى الحربي ستة أشهر في الحجز قبل أن يُصار إلى الإفراج عنه قبل يومين من صدور الحكم بحقه. ولا زال الحربي طليقا حتى الساعة بانتظار البت في الاستئناف الذي تقدم به؛ حيث طعن الحربي في الحكم الصادر بمنعه من المشاركة في جميع مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت والامتناع عن مخالطة الناس إلى أن يثبت "حُسْن توبته"، ما يجعله عرضة لخطر الاعتقال والسجن ثانية إذا اعتُبر أنه قد خالف أوامر المنع والحظر تلك، والتي تبدو أنها ترمي إلى عزله اجتماعيا كنوع من العقاب له.

د. عبد الله الحامد ود. محمد القحطاني في المحكمة رفقة محاميهما، عبد العزيز الحصان.. ©Private

الشيخ سليمان الرشودي، د. محمد القحطاني ود. عبد الله الحامد. خلال واحدة من ندواة جمعية (حسم). ©Private

المضايقات وسوء المعاملة في السجن

ولم يتوقف استهداف أعضاء جمعية (حسم) بالمضايقات حتى وهم خلف القضبان. إذ اشتكوا جميعا من ظروف سجنهم والمعاملة التمييزية ضدهم. ولقد صودرت كتبهم ومقتنياتهم الشخصية بشكل تعسفي. واضطروا لتحمل ظروف اكتظاظ السجون في المملكة حيث يودع أكثر من 300 سجين في عنابرصُممت لإيواء 80 سجينا فاضطر النزلاء لافتراش الأرض دون مراتب أو بطانيات في الغالب، مع اضطرارهم للاصطفاف في طابور طويل كلما كان عليهم أن يقضوا حاجتهم. وأما الطعام الذي يحصلون عليه، فهو من النوعية الرديئة ونادرا ما يُتاح لهم التعرض لأشعة الشمس. ويُحتجز أعضاء الجمعية الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن رفقة سجناء مدانين آخرين، بما في ذلك السجناء الذين يقضون محكوميتهم على خلفية إدانتهم بارتكاب جرائم عنيفة. وتشترط قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء الصادرة عن الأمم المتحدة ضرورة "الفصل بين مختلف فئات السجناء ضمن مؤسسات أو أقسام

الجَلْد كأحد أشكال العقاب البدني في السعودية

تنتشر عقوبة الجلد كأحد أشكال العقاب البدني في السعودية على الرغم من أن المملكة هي من الدول الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغير ذلك من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي عام 2002، عبرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بمناهضة التعذيب صراحة عن أن استخدام عقوبة الجلد في المملكة العربية السعودية يشكل انتهاكا لأحكام الاتفاقية.

ويُذكر أن القانون ينص على إيقاع عقوبة الجلد وجوبا في عدد من الجرائم، ويمكن استخدامها أيضا بناء على السلطة التقديرية أو الاستنسابية للقاضي.

وتتراوح أحكام هذه العقوبة ما بين الحكم على الشخص بعشرات الجلدات وصولا غلى الآلاف منها، وتُنفذ عادة على دفعات وفي فترات زمنية متباعدة تفصل بينها مدة تتراوح بين أسبوعين وشهر واحد.

ويُذكر أن أكبر عدد من الجلدات وثقته منظمة العفو الدولية على ذمة قضية واحدة كان 40.000 جلدة في قضية شخص أُدين عام 2009 بتهمة القتل.

كما حُكم بالجلد على أحد أعضاء جمعية (حسم) ويُدعى عمر السعيد

مختلفة من نفس المؤسسة مع الأخذ بالحسبان الجنس والعمر والسجل الجنائي والسبب القانوني الموجب لاحتجاز السجين والضرورات التي تقتضيها طريقة معاملتهم".

وأعلن أربعة على الأقل من أعضاء جمعية (حسم) السجناء إضرابا عن الطعام احتجاجا على المعاملة التي يلقونها والظروف التي يجدونها في الحجز والسجن. وأعلن محمد البجادي إضرابا عن الطعام أكثر من مرة احتجاجا على هذه الأمور، وزُعم أن سلطات السجون في السعودية قد قامت خلال فترات إضرابه عن الطعام بإجباره على تناول السوائل عبر الوريد على الرغم من معارضته، الأمر الذي تسبب له بآلام في المعدة. وقيل إنه قد فقد الكثير من وزنه أثناء اعتقاله، وأنه حُرم من الحصول على العلاج الطبي بعد أن طلب من السلطات الحصول عليه. وفي يوليو/ تموز 2012، أُبلغ عن اقتياده رفقة سجناء آخرين من زنازينهم على أيدي حراس مقنعين تركوهم معصوبي الأعين طوال يومين في غرفة تفتقر إلى اي أسرّة، وليكتشفوا بعد عودتهم إلى زنازينهم أن مقتنياتهم الشخصية قد اختفت. وعندما تقدم البجادي بشكوى في هذه الواقعة، أُودع الحبس الانفرادي طوال شهر كامل، ولم تتم إعادته إلى زنزانته إلا بعد أن أعلن إضرابا عن الطعام احتجاجا على ذلك القرار التعسفي.

وفي مارس/ آذار 2014، قام د. عبد الله الحامد ود. محمد القحطاني، واللذان احتُجزا في عنابر مخصصة لإيواء عتاة المجرمين، بالإضراب عن الطعام، لترد السلطات على هذه المحاولة بإيداع القحطاني في الحبس الانفرادي. ومنذ ذلك الحين، نُقل الحامد البالغ من العمر 66 عاما إلى عنابر أخرى مختلفة، اتسم مستوى النظافة العامة في بعضها بالتردي، حيث سُمح للسجناء فيها بتدخين السجائر على الرغم من الخطر الذي يشكله ذلك على صحة هؤلاء السجناء وزملائهم من غير المدخنين. ويحتاج الحامد إلى علاج أسنانه بعد أن فقد أحدها في أغسطس/ آب 2014، ولكنه لا زال ينتظر منذ شهرين للحصول على العلاج المطلوب. ويُحتجز الحامد في أحد أقسام السجن مخصص للسجناء من

د. محمد القحطاني رفقة اثنين من أبنائه أثناء محاكمته. ©Private

العمالة الوافدة الأجانب الذين لا يتحدث معظمهم اللغة العربية.

بعد مضي أسبوعين على اعتقاله، بدأ د. عبد الرحمن الحامد إضرابا عن الطعام احتجاجا على توقيفه غير المبرر واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي. وجرى نقله لاحقا إلى شعبة سجن بريدة في القصيم وسُمح له بالاتصال مع عائلته. ويُذكر أنه يعاني من مرض السكري، وخضع لعملية جراحية في قدمه قبل أشهر من احتجازه. وهو بحاجة للحصول على حقن مادة الإنسولين يوميا والخضوع لفحوصات دورية في المستشفى من أجل تنظيف مكان الجرح ومراقبة مستويات السكري لديه بالشكل المطلوب. ووفق ما أفاد به ممثله القانوني، تقاعست سلطات السجن أكثر من مرة عن نقله إلى المستشفى وامتنعت عن توفير حقنة الإنسولين له في وقتها. ويعاني الحامد الآن من الصداع ومشاكل في البصر.

وعلى الرغم من تقدمه في السن – إذ يبلغ من العمر 78 عاما الآن – فيُحتجز الشيخ سليمان الرشودي في زنزانة بالكاد تبلغ مساحتها 6x5 متر رفقة أربعة سجناء آخرين. ونادرا ما يُتاح له التعرض لأشعة الشمس، على الرغم من نصيحة طبيبه التي تؤكد على ضرورة تعرضه لأشعة الشمس وفق ما افادت به عائلته. وأضاف أفراد عائلته القول إن الشيخ الرشودي قد اشتكى من تردي نوعية الطعام الذي يُقدم له وللسجناء الآخرين معه.

ويُحتجز كل من د. عبد الكريم الخضر وعمر السعيد في قسمين مختلفين من سجن بريدة بالقصيم، المصمم لإيواء السجناء على ذمة قضايا المخدرات، ولكن لا يُسمح لهما بالتواصل مع بعضهما البعض.

كما اضطر فوزان الحربي إلى النوم في أحد الممرات المؤدية إلى مسجد سجن الملز بالرياض نظرا لاكتظاظ السجن بالنزلاء الآخرين، وذلك وفق ما أفاد به ممثله القانوني.

هذا، وواجه أعضاء جمعية (حسم) مصاعب على صعيد اللقاء بأفراد عائلاتهم وبممثليهم القانونيين. فعلى سبيل المثال، استحال على فوزان الحربي نظرا لظروف اعتقاله اللقاء بممثله القانوني من أجل إعداد دفاعه. ولكنه حينما طرح المسألة أمام القاضي، رفض هذا الأخير شكوى الحربي، قائلا أن ذلك ليس من مسؤوليات القاضي.

"العالم يموت من حولنا بحثاً عن الحرية والكرامة. فهل نستخسر لأجلهما المبيت عدة ليال في المعتقل؟ "

"محمد البجادي خرج هذه حقيقة. لكن هناك حقيقة أكبر ألا وهي أنه ما زال بالسجون الكثير من أمثال محمد البجادي الذين ينتظرون وقفتكم الجادة والصادقة"

مقتطفات من تغريدات محمد البجادي أثناء الفترة التي شهدت إخلاء سبيله بشكل مؤقت في أغسطس/ آب من عام 2013.

التسلسل الزمني لمحاولات إسكات أعضاء جمعية (حسم)

- 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2009: تأسيس جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)
- 20 مارس/ آذار 2011: اعتقال محمد البجادي
- مارس/ آذار 2012: استدعاء د. عبد الله الحامد للاستجواب
- مارس/ آذار 2012: استدعاء د. محمد القحطاني للاستجواب
- مارس/ آذار 2012: استدعاء د. عبد الكريم الخضر للاستجواب
- إبريل/ نيسان 2012: الحكم على محمد البجادي في محاكمة سرية
- 11 يونيو/ حزيران 2012: إحالة د. عبد الله الحامد إلى المحاكمة
- 16 يونيو/ حزيران 2012: إحالة د. محمد القحطاني إلى المحاكمة
- 7 يوليو/ تموز 2012: اعتقال صالح العشوان
- 12 ديسمبر/ كانون الأول 2012: اعتقال الشيخ سليمان الرشودي
- يناير/ كانون الثاني 2013: إحالة د. عبد الكريم الخضر للمحاكمة
- 9 مارس/ آذار 2013: الحكم على د. عبد الله الحامد وحبسه
- 9 مارس/ آذار 2013: الحكم على د. محمد القحطاني وحبسه
- 9 مارس/ آذار 2013: الأمر بإغلاق جمعية (حسم)
- 24 إبريل/ نيسان 2013: اعتقال د. عبد الكريم الخضر
- 28 إبريل/ نيسان 2013: اعتقال عمر السعيد
- 11 مايو/ أيار 2013: استدعاء فوزان الحربي للاستجواب
- 10 يونيو/ حزيران 2013: إحالة عمر السعيد للمحاكمة
- 24 يونيو/ حزيران 2013: الحكم على د. عبد الكريم الخضر
- 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013: استدعاء عيسى الحامد للاستجواب
- 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013: استدعاء عبد العزيز الشبيلي للاستجواب
- 4 ديسمبر/ كانون الأول 2013: إحالة فوزان الحربي للمحاكمة
- 12 ديسمبر/ كانون الأول 2013: الحكم على عمر السعيد
- 26 ديسمبر/ كانون الأول 2013: اعتقال فوزان الحربي
- 14 إبريل/ نيسان 2014: اعتقال د. عبد الرحمن الحامد
- 12 يونيو/ حزيران 2014: إحالة عيسى الحامد إلى المحاكمة
- 25 يونيو/ حزيران 2014: الحكم على فوزان الحربي
- 24 سبتمبر/ أيلول 2014: إحالة عبد العزيز الشبيلي إلى المحاكمة

من اليسار إلى اليمين: عبد العزيز الشبيلي وفوزان الحربي وعيسى الحامد ود. عبد الرحمن الحامد. ©Private

ثانيا: خصائص فرادى القضايا/ سمات أعضاء الجمعية

محمد البجادي

©Private

يبلغ محمد البجادي من العمر 36 عاما، وهو أب لطفلين، وناشط في مجال حقوق الإنسان وعضو مؤسس في جمعية (حسم). كما أسس البجادي "منتدى النقاش الثقافي"، وهو عبارة عن مجموعة تضم أشخاصا اعتادوا فميا مضى على اللقاء أسبوعيا لمناقشة ونشر حقوق الإنسان في السعودية.

ولقد سبق وأن أُلقي القبض عليه بتاريخ 4 سبتمبر/ أيلول 2007 على خلفية أنشطته في مجال حقوق الإنسان على ما يبدو، ولكن جرى إخلاء سبيله لاحقا. وأُلقي القبض عليه ثانية في 11 مارس/ آذار 2011، أي بعد يوم من توجهه للمشاركة في أحد الاحتجاجات أمام مقر وزارة الداخلية بالرياض. وحضر الاحتجاج عشرات الرجال والنساء اللائي دعين إلى إخلاء سبيل أقاربهن المحتجزين طوال سنوات دون تهمة أو محاكمة. ولقد غرد محمد البجادي عبر تويتر متناولا بعض الرسائل التي تحدثت عن الاحتجاج قبيل تنظيمه. وحُكم عليه مبدئيا بالسجن أربع سنوات، ولكن جرى نقض الحكم لاحقا، وتُعاد محاكمته الآن أمام المحكمة الجزائية المتخصصة.

يُعد البجادي سجين رأي، وهو محتجز حاليا في سجن الحائر بالرياض ويقول إنه تعرض لسوء المعاملة هناك.

الشيخ سليمان الرشودي

©Private

يبلغ الشيخ سليمان الرشودي من العمر 78 عاما، وسبق له العمل قاضيا ومحاميا. وهو أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية (حسم)، وشغل منصب الرئيس فيها خلال عام 2012. ويُعد الشيخ الرشودي شخصية عامة تحظى بالاحترام لما عُرف عنه من نشاط وحراك على صعيد الدعوة إلى الإصلاح وتحقيق قدر أكبر من المراعاة لحقوق الإنسان في السعودية.

واحتُجز الرشودي أول مرة مدة شهرين في عام 1993، وصدر بحقه أمر منع من السفر مدة خمس سنوات. وأُجبر على مدار عشر سنوات على إغلاق مكتب المحاماة الذي أسسه، وذلك بعد أن شارك رفقة ستة ناشطين بارزين في تأسيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية. وفي عام 1995، أُلقي القبض عليه لمشاركته في مسيرة تدعو إلى إخلاء سبيل الشيخ سلمان العودة. وأفرج عن الرشودي بعد أن أمضى أربع سنوات في الحجز دون تهمة أو محاكمة. وفي 21 فبراير/ شباط 2004، أُعيد اعتقاله ثانية في عليشة بالرياض عقب توقيعه على بيان ينادي بالإصلاح والعمل بالملكية الدستورية. واحتُجز مدة أسبوعين قبل أن يُخلى سبيله ولكن بعد أن وقع على تعهد بالامتناع عن القيام بأنشطة من قبيل إلقاء الدروس والخطب في المساجد والحديث في المنتديات العامة ووسائل الإعلام. وبعد أن أفرج عنه، خضع لرقابة السلطات وتلقى تهديدات كي يتوقف عما يقوم به من نشاط.

وفي 3 فبراير/ شباط 2007، كان الشيخ الرشودي واحدا من بين 16 شخصا اعتُقلوا في جدة والمدينة المنورة لتداولهم عريضة تدعو إلى الإصلاح السياسي ومناقشة مقترح تأسيس هيئة مستقلة لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. وظل الرجال الستة عشر قيد الاحتجاز دون تهمة حتى أغسطس/ آب 2010، أي تاريخ توجيه التهم إليهم بشكل رسمي. وأُخلي سبيل الشيخ سليمان الرشودي بالكفالة في 23 يونيو/ حزيران 2011. وفي 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، صدر بحقه حكم بالسجن 15 سنة يعقبه أمر بمنعه من السفر لمدة مماثلة، ولكنه بقي حرا طليقا بانتظار البت في الاستئناف.

غير أنه أُلقي القبض عليه في 12 ديسمبر/ كانون الأول 2012، ويمضي الآن ما تبقى من مدة محكوميته البالغة 15 سنة سجن بعد أن أيدت محكمة الاستئناف الحكم. وبالمجمل فلقد أمضى الشيخ الرشودي 10 سنوات في السجن ومُنع من السفر إلى الخارج مدة 20 سنة.

والشيخ الرشودي سجين رأي. ويُحتجز حاليا في سجن الحائر بالرياض حيث قيل إنه يتعرض لسوء المعاملة هناك.

الدكتور عبد الله الحامد

©Private

كاتب ومدافع عن حقوق الإنسان، يبلغ الدكتور عبد الله الحامد من العمر 66 عاما، وهو أحد مؤسسي جمعية (حسم). ولقد سبق له وأن ألّف منشورات عديدة تتناول مواضيع مثل حقوق الإنسان واستقلال القضاء. وعمل كأستاذ للأدب المعاصر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض قبل أن يتم إيقافه عن العمل لما يقوم به من نشاط. والدكتور عبد الله متزوج وله ثمانية أبناء وبنات.

وألقت عناصر المباحث العامة القبض عليه أول مرة في عام 1993، وقيل إنه تعرض حينها للتعذيب قبل أن يُصار إلى الإفراج عنه لاحقا، ولكن بعد أن وقع على تعهد بالتوقف عن نشاطه السياسي. وقُبض عليه ثانية بعد عام، وأُدخل المستشفى بالرياض بعد شهر أمضاه في الحجز بمعزل عن العالم الخارجي من أجل علاجه من مرض السكري. وأُلقي القبض عليه في عام 2004 و2005 وحُكم عليه بالسجن لمدد طويلة قبل أن يُخلى سبيله بعفو ملكي، ولكنه اعتُقل ثانية في عام 2007 وحُكم عليه بالسجن أربع سنوات. وجاءت أحدث اعتقال له في ومارس/ آذار 2013 حيث حُكم عليه بعدها بالسجن 11 سنة.

ويُعد الدكتور عبد الله الحامد أحد سجناء الرأي، ويمضي حاليا حكما بالسجن 11 سنة في سجن الحائر بالرياض حيث أبلغ عن تعرضه لسوء المعاملة هناك.

الدكتور محمد القحطاني

©Private

يبلغ د. محمد القحطاني 46 عاما من العمر، وهو أب لخمسة اطفال، ومدافع بارز عن حقوق الإنسان، وأحد الأعضاء المؤسسين لجمعية (حسم)، وأشهر أعضائها على الساحة الدولية. ويحمل القحطاني درجة الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة إنديانا بلومنغتون، وعمل أستاذا جامعيا في تخصص الاقتصاد في المملكة العربية السعودية. ودأب على استضافة برنامج تلفزيوني أسبوعي يناقش القضايا الاقتصادية، ولكن تم إيقاف بث برنامجه جراء ما يحمله من وجهات نظر وآراء إزاء الأوضاع الاقتصادية في المملكة.

وللدكتور القحطاني باع طويل في رفع شكاوى تتعلق بقضايا المحتجزين دون تهمة أو محاكمة إلى ديوان المظالم، وفي مساعدة عائلاتهم على المطالبة بحقوقهم. وقبيل احتجازه، كان القحطاني صوتا بارزا في طرح الشواغل العامة المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في السعودية، لا سيما من خلال مقابلاته مع وسائل الإعلام. ويُعتبر القحطاني مناصر لحقوق المرأة، بما في ذلك مناصرته "لحملة قيادة المرأة" في يونيو/ حزيران 2011، وهو من أنصار النهج القائم على الحوار والخطاب السلمي من أجل المطالبة بالحقوق.

ويُعد الدكتور القحطاني سجين رأي، وهو يمضي حكما بالسجن 10 سنوات في سجن الحائر بالرياض حيث ادعى تعرضه لسوء المعاملة هناك.

عيسى الحامد

©Private

يبلغ عيسى الحامد من العمر 47 عاما، وهو أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية (حسم).

وأُلقي القبض عليه رفقة شقيقه د. عبد الله الحامد، واحتُجز عدة أيام في يوليو/ تموز 2007 على خلفية احتجاج نُظم ضد طول فترة احتجاز الموقوفين دون تهمة أو محاكمة. وبعد ذلك، أصدرت المحكمة الجزائية في بريدة حكما بسجنه ستة أشهر عقب إدانته بالتحريض على الاحتجاجات، وأمرت بأن يتوقف عن تحريض النساء على الاحتجاج.

كما خضع للاستجواب طوال أشهر وأُحيل للمحاكمة أمام المحكمة العامة في بريدة بتاريخ 12 يونيو/ حزيران 2014. وفي ثالث جلسات محاكمته، قرر القاضي أن قضية عيسى تقع خارج نطاق اختصاصه، وأحالها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة. ولا زال عيسى الحامد طليقا الآن بانتظار بدء محاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة.

وإذا ما صدر حكم بإدانته وسجنه، فسوف يصبح عيسى أحد سجناء الرأي..

صالح العشوان

©Private

يبلغ صالح العشوان من العمر 30 عاما، وتخرج من كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وهو أحد أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم).

وهو سجين رأي يُحتجز حاليا دون تهمة أو محاكمة منذ إلقاء القبض عليه في إبريل/ نيسان 2012 في سجن الحائر بالرياض. ويزُعم أن قد تعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في الحجز.

عبد العزيز الشبيلي

©Private

يبلغ عبد العزيز الشبيلي من العمر 30 عاما، وهو أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية (حسم)، وسبق له وأن قدم يد العون للكثيرين من افراد عائلات المحتجزين لفترات طويلة عن طريق حمل قضاياهم وطرحها على ديوان المظالم. ولقد خضع للاستجواب بشكل متكرر منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، وذلك فيما يتعلق بعمله في مجال حقوق الإنسان والبيانات التي وقع عليها وعمله مع الجمعية. وتوكل عبد العزيز عن 9 من أعضاء الجمعية الأحد عشر الذين أُحيلوا للمحاكمة. وبدأت محاكمته هو أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في سبتمبر/ أيلول 2014.

وإذا ما صدر حكم بإدانته وسجنه، فسوف يصبح عبد العزيز أحد سجناء الرأي.

عمر السعيد

©Private

في سن الثانية والعشرين، يُعتبر عمر السعيد أصغر أعضاء جمعية (حسم) الذين تم احتجازهم وإصدار أحكام بحقهم. وعمر متزوج ولديه طفلة في الثانية من عمرها. ولقد أدى الامتحانات النهائية في الجامعة وتخرج منها أثناء وجوده في السجن.

وصدر بحقه حكم أولي بالسجن أربع سنوات و300 جلدة في 12 ديسمبر/ كانون الأول 2013، ولكن قضت محكمة الاستئناف بنقض الحكم على أن تتم إعادة محاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة.

ويُعد عمر سجين رأي، وهو محتجز الآن في سجن بريدة بالقصيم. ولقد زعم أنه تعرض لسوء المعاملة هناك.

الدكتور عبد الكريم الخضر

©Private

يبلغ الدكتور عبد الكريم يوسف الخضر من العمر 48 عاما، وهو مدافع عن حقوق الإنسان وأحد الأعضاء المؤسسين في جمعية (حسم). وسبق له العمل كأستاذ الفقه المقارن في كلية الشريعة بجامعة القصيم قبل أن يُسرح من الخدمة في أكتوبر/ تشرين الأول 2011 جراء ما قام به من نشاط وفق ما زُعم.

ولقد مُنع من السفر إلى الخارج منذ العام 2010. وفي عام 2013، صدر بحقه حكم بالسجن ثماني سنوات، ولكن نقضت إحدى محاكم الاستئناف الحكم، وتجري إعادة محاكمته الآن أمام المحكمة الجزائية المتخصصة. وعلى الرغم من صدور أمر من القاضي بإطلاق سراحه بانتظار نتائج إعادة المحاكمة ، إلا إن الدكتور الخضر لا يزال حبيس السجن.

والدكتور الخضر هو أحد سجناء الرأي ويُحتجز حاليا في شعبة سجن بريد بالقصيم. وزعم أنه تعرض لسوء المعاملة في ذلك السجن.

فوزان الحربي

©Private

يبلغ فوزان الحربي من العمر 36 عاما ويعمل مهندسا في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وهو متزوج وأب لطفلين، كما إنه مدافع عن حقوق الإنسان وأحد مؤسسي جمعية (حسم). ولا يزال طليقا بانتظار ما سوف تتمخض عنه جلسة الاستئناف الخاصة بالحكم الصادر بسجنه سبع سنوات.

وأُلقي القبض عليه في ديسمبر/ كانون الأول 2013، وحُكم عليه بالسجن سبع سنوات، ولكن أُفرج عنه في 24 يونيو/ حزيران 2014 بعد أن امضى ستة أشهر خلف القضبان؛ وهو الآن حر طليق بانتظار البت في الاستئناف الذي تقدم به. وتوقفت مدينة الملك عبد العزيز عن دفع راتبه بعد فترة وجيزة من إلقاء القبض عليه في عام 2013، ولم يُسمح له بالعودة إلى عمله منذ أن أفرج عنه في يونيو/ حزيران 2014.

وإذا جرى احتجازه مجددا، فسوف يعاود الانضمام إلى صفوف سجناء الرأي.

الدكتور عبد الرحمن الحامد

©Private

يبلغ د. عبد الرحمن الحامد من العمر 52 عاما، وهو أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية (حسم) وشقيق كل من د. عبد الله، وعيسى الحامد. ويحمل عبد الرحمن درجة الدكتوراة في الاقتصاد الإسلامي من جامعة أم القرى في مكة المكرمة. كما سبق له وأن شغل منصب أول رئيس لجمعية (حسم).

وبتاريخ 12 إبريل/ نيسان 2014، وقع على بيان رفقة ناشطين آخرين يدعون فيه إلى محاكمة وزير الداخلية "على سياسته التي تركز على قمع الحريات العامة"، ليجري اعتقاله بعدها مباشرة.

ود. عبد الرحمن الحامد هو أحد سجناء الرأي ويُحتجز حاليا دون تهمة أو محاكمة في شعبة سجن بريدة في القصيم حيث أبلغ عن تعرضه لسوء المعاملة هناك.

التوصيات

تناشد منظمة العفو الدولية السلطات السعودية القيام بالخطوات التالية دون تأخير:

- المبادرة فورا ودون شروط إلى إخلاء سبيل جميع السجناء والمحتجزين من أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) وغيرهم من سجناء الرأي – أي الذين زُج بهم في السجن لا لشيء سوى لممارستهم السلمية لحرية التعبير عن الرأي وغير ذلك من حقوق الإنسان، بما في ذلك حريتي تشكيل الجمعيات والتجمع السلمي؛

- والحرص على إلغاء جميع الأحكام والإدانات الصادرة وإسقاط التهم المسندة حاليا إلى أعضاء الجمعية الوارد وصف قضاياهم أعلاه، وكذلك الأحكام إلغاء الأحكام الصادرة بحق جميع سجناء الرأي الآخرين أو التهم المسندة إليهم؛

- والحرص على توفير الحماية لجميع الأشخاص المحرومين من حريتهم بما يكفل عدم تعرضهم للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة، واحتجازهم في مرافق توفر ظروف تلبي المعايير الواردة في معايير الحد الأدنى لمعاملة السجناء الصادرة عن الأمم المتحدة؛

- ورفع جميع أوامر المنع من السفر الصادرة بحق ناشطي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) وغيرهم من ناشطي حقوق الإنسان والمدافعين عنها، واحترام حريتهم في الحركة والتنقل ووقف اللجوء إلى التدابير التعسفية الأخرى الرامية إلى معاقبتهم ومضايقتهم؛

- ونقض قانون مكافحة الإرهاب والتشريعات ذات الصلة أو مراجعته وتنقيحه بشكل شامل بغية جعله أكثر اتساقا والمعايير الواردة في القانون الدولي على صعيد حقوق الإنسان، لا سيما من خلال اعتماد تعريف للإرهاب بما لا يفتأت على الممارسة السلمية لحقوق الإنسان.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية